

الأزمات المالية العالمية وأثرها في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)

أ.م.د. رباح جميل الخطيب

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة الموصل

rabah.Jamel63@gmil.com

المستخلص:

عرف العالم العديد من الأزمات والكوارث، وُعدت الأزمة المالية من أكثر الأزمات تكراراً في اقتصادات الدول وخصوصاً الدول الغربية، وقد اختلفت أشكالها وأسبابها وتأثيراتها وكان آخرها الأزمة المالية العالمية الأمريكية، وإذا أن هناك تشابك وتدخل وتكامل في العلاقات الاقتصادية فإن الأزمة المالية لها تداعيات وآثار على كل اقتصادات الدول والمجتمعات ودرجات متفاوتة، وبناءً على ما تقدم افترض البحث أن الأزمات المالية العالمية، ذا تأثير سلبي في أداء الاقتصاد التركي، واستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي لتبيان أثر الأزمات المالية العالمية في أداء الاقتصاد التركي، وتضمن البحث محورين أساسيين، تناول الأول، الإطار النظري والمفاهيمي للأزمات المالية العالمية وتركز الثاني على الإطار الوصفي التحليلي لأثر الأزمات المالية العالمية في أداء الاقتصاد التركي، أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، أن الأزمات المالية العالمية فترة ثمانينيات القرن الماضي لم يكن لها تأثير يذكر في الأداء الاقتصادي لتركيا، أما فترة التسعينيات وبعد الألفية الثانية فكان التأثير في الأداء الاقتصادي محصوراً في الأزمات المالية العالمية، فضلاً عن المؤثرات الداخلية والإقليمية، كما توصل البحث إلى بعض المقترنات من أهمها، ترکيز القروض والائتمان وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي في تركيا.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الأداء الاقتصادي، الاقتصاد التركي، التحرير المالي، المؤثرات الداخلية والإقليمية.

The global financial crises and their impact on the economic performance of Turkey for the period (1980-2018)

Assist. Prof. Dr. Rabah Jameel Alkateeb

College of Administration and Economics

University of Mosul

Abstract

World has known many crises and disasters, and promised financial crisis of more crises repeatedly in the economies of the countries, especially western countries. Have varied forms, causes and effects and the most recent global financial crisis, the US. That there is a tangle and overlap and integration in economic relations, the financial crisis has repercussions and implications for all economies of the countries and communities and to varying degrees. Based on what progress suppose the research that the global financial crisis have a negative impact on the performance of the Turkish

economy. Was based on research into the descriptive analytical approach to illustrate the impact of the global financial crisis in the performance of the Turkish economy. The research included two main axes, the first dealt with the theoretical and conceptual framework for global financial crises and the second focused on the descriptive analytical framework of the impact of global financial crises on the Turkish economy performance. The most important conclusions of the research, the global financial crisis period of the eighties of the last century did not have a significant impact on the Turkish economy performance. While the nineties and after the second millennium was in effect confined to the economic performance of the global financial crisis, as well as domestic and regional effects, as research found some of the most important proposals, loans and credit concentration and directed towards the real economic sector in Turkey.

Keywords: The financial crisis, Economic performance, Turkish economy, Financial liberalization, Effects of internal and regional.

المقدمة

منذ القرن السابع عشر وليومنا هذا شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية المتلاحقة، ومع تعاظم ظاهرة التدوير المطرد، تولدت عوامل ضاغطة في اتجاه عمليات التحرير المالي، وهذا ما قد يكون سبب لمخاوف من زيادة حدة الأزمات المالية في اقتصادات الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي انعكاساتها على اقتصادات الدول الأخرى المرتبطة بها اقتصادياً، إذ عرف العالم أشكال من الأزمات والكوارث ولكن الأزمات المالية تعد من أكثر الأزمات تكراراً في اقتصادات الدول وعلى وجه الخصوص اقتصادات الدول الغربية، وبالتالي هناك تشابك وتدخل وتكامل في العلاقات الاقتصادية مما يعكس آثار الأزمات المالية على أداء اقتصادات الدول والمجتمعات بدرجات متفاوتة.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث بأن معظم الدول النامية ومنها تركيا المرتبطة اقتصادياً بالدول الصناعية، وفي ظل الأزمات المالية المتتابعة، يتأثر أداء اقتصاداتها بدرجات متفاوتة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة آثر الأزمات المالية العالمية في أداء الاقتصاد التركي للمدة ١٩٨٠-٢٠١٨.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الأزمات المالية العالمية ذات تأثير سلبي في أداء الاقتصاد التركي.

منهج البحث: يستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام التحليل الإحصائي الكمي، لتبيان آثر الأزمات المالية العالمية في أداء الاقتصاد التركي، إذ يتضمن البحث محورين أساسيين، يتناول الأول، الإطار النظري والمفاهيمي للأزمات المالية العالمية ويركز الثاني على الإطار الوصفي التحليلي لأن الأزمات المالية العالمية في أداء الاقتصاد التركي، أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، أن الأزمات المالية العالمية فترة ثمانينيات القرن الماضي لم يكن لها تأثير يذكر في الأداء الاقتصادي لتركيا لأسباب موجبة ذكرت في متن البحث، أما فترة التسعينات وبعد الألفية الثانية فكان التأثير في الأداء الاقتصادي محصوراً في الأزمات المالية العالمية، فضلاً عن المؤثرات الداخلية والإقليمية.

في حين توصل البحث إلى بعض المقترنات من أهمها، تركيز القروض والانتمان وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي في تركيا.

١. الإطار النظري والمفاهيمي للأزمات المالية العالمية:

١-١. مفهوم الأزمات المالية وخصائصها ومراحلها: اختلفت الأديبيات الاقتصادية في إعطاء مفهوم محدد للأزمات المالية، كما أن هناك العديد من الخصائص والمراحل التي تعبّر عن الأزمات المالية والتي يمكن التعبير عنها وإعطاء إطار مفاهيمي لها.

١-١-١. مفهوم الأزمات المالية: هناك إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمات المالية، ولكن في المعنى الحقيقي لا يوجد مفهوم محدد للأزمات المالية.

فالأزمة في اللغة تعني، الشدة والقطط، ويقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق، أي إصابته أزمة والأزمة الضيق والشدة، سواء أكانت أزمة سياسية أو أزمة مالية الخ. أما المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأزمة بصفة عامة تعرف بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية أو جميعها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنها عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لنجاتها وإعادة التوازن للمنظومة الاجتماعية. (النجار، ٢٠٠٠: ١٨)

ويختلط مفهوم الأزمات بعدد من المفاهيم مثل (الكارثة، المشكلة، الصراع، النزاع) نظراً للتقارب الشديد، إذ تشتراك جميعها في صفة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة والإدارة الكفؤة، ومن الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمات، بأنها ظاهرة تُعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة وبطالة دائمة، وعليه تعرف الأزمات المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمتها مصحوباً بفشل عدد من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي برمتها.

كما يمكن تعريف الأزمات المالية بأنها عبارة عن موقف تعرّض له دولة ما، وصانع القرار يستشعر فيها بدرجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة، وتكون ملامح التهديد المفاجأة وعدم التوقع من قبل صاحب القرار وضيق الوقت المتاح للتفكير فيه واتخاذ القرار المناسب بذلك. (عبد العظيم، ٢٠٠٨: ٥) كما تم تعريفها بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المالي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور العملة المحلية وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعملة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية. (الحسني، ١٩٩١: ٢٠٠) ويمكن تعريفها على أنها التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار الأسهم والسنادات وإجمالي القروض والودائع المصرفية وسعر الصرف المحلي، كما تعبّر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقد. (قطقجي، ٢٠٠٨: ٦٧).

وبهذا نجد أن الأزمات المالية تتجسد في اضطراب حاد وغير متوقع في بعض التوازنات الاقتصادية، ويتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد أثاره إلى القطاعات الاقتصادية وعندها تتفاقم الأزمة وتتصبح أزمة اقتصادية بكل معنى الكلمة، وقد اتخذت الأزمات المالية الشكل المالي كون أن أي علاقة اقتصادية تؤدي إلى علاقة مالية، وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الأزمات المالية ترتبط بالدورات الاقتصادية، والتي بدورها ترتبط بحدث معين وبقوة بحيث إذا ما حصل انهيار حاد وعنيف تأثر النظام المالي والاقتصادي، ومن ثم وقوع الأزمات المالية والاقتصادية، فضلاً عن أزمة الثقة بالنظام المالي في حالة حدوث تدفقات لرؤوس الأموال ضخمة متزامنة مع

توسيع مفرط في تقديم القروض دون التأكد من قبل البنوك التجارية من الملائمة المالية والقدرة على السداد للمقترض الذي يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة المصرفية وانخفاض قدرة البنوك التجارية على تلبية سحبات المودعين، فضلاً عن حدوث انهيار مفاجئ في أسعار الأصول نتيجة السحبات او بيع وشراء كميات ضخمة من نوع معين من الأصول المالية أو المادية بأسعار تفوق أسعارها الحقيقة.

وتبرز الخصائص الأساسية للازمات المالية بالنقاط الآتية: (عبد، ٢٠١١: ٢٩)

- التعقيد والتسلب والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات المتوفرة عنها.

- تصاعدتها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البذائل المطروحة.

- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.

٢-١. خصائص الأزمات المالية: ان الاقتصاد الرأسمالي يسمى باقتصاد الأزمات فهو مولد للأزمات بسبب طبيعة هذا النظام القائم على الحرية الاقتصادية، اذ ان هناك العديد من الخصائص للأزمات المالية يمكن حصرها بما يلي: (سليم، ١٩٩٨: ٣٥٨).

أ. المفاجئة وعدم التأكيد: إذ إن عنصر المفاجئة وعدم التأكيد هو من العناصر الجوهرية للازمات المالية التي تهدد المصالح الأساسية، وعليه تقسم القرارات الاقتصادية بعدم الرشادة وينقصها التخطيط الكافي المبني على أساس موضوعية وقواعد علمية واتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بمواجهتها.

ب. التهديد للمصالح الأساسية للدولة: يرتبط عنصر المفاجئة بشكل كبير بالمصالح الأساسية للدولة سواء منها المالية والاقتصادية، وبقدر قيمة هذا التهديد تكون خطورة الأزمات المالية، إذ يؤدي بصناع القرار إلى عدم الرشادة في إصدار القرارات، فضلاً عن الصعوبة التي يواجهها في الاختيار ما بين البذائل المتاحة للخروج من هذه الأزمات.

ج. ضرورة التدخل السريع من مصدر القرار: إن المدى الزمني التي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حيتها، إذ تشتت خطورتها كلما قصر العمر الزمني لها، إذ أن مصدر القرار عندما يشعر بضيق الوقت لحماية المصالح الاقتصادية والمالية عن طريق دراسة الاختيار الملائم من بين البذائل المتاحة، مما يدفع بها إلى إطالة وقت الأزمات حتى يكون بمقدوره اتخاذ القرار الرشيد.

١-٣. مراحل الأزمات المالية: مررت الأزمات المالية بمراحل عديدة يمكن حصرها بما يلي:

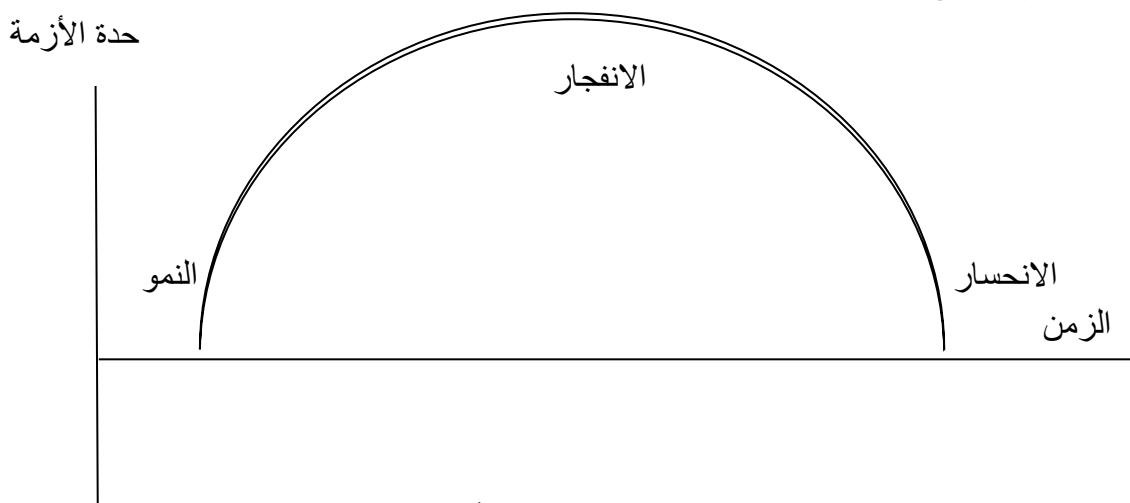
(عبد، ٢٠٠٨: ٣٥-٣٣)

أ. مرحلة ميلاد الأزمات: هذه المرحلة تعبر عن إحساس بهم وقلق بوجود شيء ينذر بخطر، وهذا يتأنى من الخبرة المتراكمة والقدرة لتخذل القرار في التعامل مع الأزمات واتخاذ الوسائل المناسبة لذلك، عن طريق دراسة بوادر هذه الأزمات بشكل عميق ومحاولة الوصول إلى قوى الدفع المحركة الخاصة بالأزمات، فضلاً عن الإطاحة بمجمل عناصر ومصادر تصارع الحقوق والمصالح.

ب. مرحلة نمو الأزمات: تعنى هذه المرحلة تعاظم الإحساس بالأزمات، إذ لا يمكن إنكارها من قبل متخذ القرار سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وينبغي عليه استقطاب المصادر المحفزة للأزمات أو تحبيدها وعدم السماح بتطورها واستفحالها، وتكوين تعارض في المصالح والأهداف بين الأشخاص المحرkin لها.

ج. مرحلة انفجار الأزمات: تدل هذه المرحلة على شدة وقوه وعنف الأزمات، وتكون نتيجة لظهور ما يعرف باصطلاح الفقاعة نتيجة التطرف بالسيولة النقدية وانفجار هذه الفقاعة يصبح السيطرة عليها من الصعوبة بمكان، وهذا نتيجة في الغالب لعدم الشعور بالمسؤولية والتخلف والاستبداد بالرأي لمتخذ القرار، وعليه الأخذ بالتفكير ملياً والبحث عنمن يتحمل النتائج وعند من تنتهي.

د. مرحلة انحسار الأزمات: وهذه المرحلة تدل على بداية تلاشي الأزمات وانتهائها بسبب القرارات الصائبة والسريعة لمواجهة قوى الدفع لها ومحاولة حسرها، فضلاً عن عدم غياب اليقظة والحذر من تجدد الأزمات مرة ثانية بقوة دفع جديدة، عن طريق إجراء التغيرات المطلوبة لازمات أو استقطاب العناصر المحركة لها، ومن ثم اكتساب الخبرة في التعامل مع أسبابها ونتائجها. والشكل الآتي يوضح المراحل الخاصة بدوره حياة الأزمات.



الشكل (١): دورة حياة الأزمة

وهناك العديد من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمات المالية، ففي دراسة دولية معمقة شملت (١٠٢) أزمة مالية لعشرين دولة، وباستخدام مؤشر مزدوج يتكون من درجة انخفاض قيمة العملة المحلية ونسبة الخسارة في الاحتياطيات، توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات تلك التي شهدت أسواقها المالية تحريراً، سواء أكانت أزمات مصرافية أو أزمة عملات مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعنى. (الحسني، ١٩٩٩: ٢٠١)

٢-١. أسباب وأشكال الأزمات المالية:

- ١-١. أسباب الأزمات المالية: يمكن حصر أسباب الأزمات المالية بـ: (النجار، ١٩٩٨: ٢٧)
 - أ. متغيرات خارجية، كالكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.
 - ب. متغيرات داخلية، تتعلق بالبلد ذاته، مثل معدل التضخم والذي يؤثر في أسواق السندات، متغير أسعار الصرف والتي تتعلق في أسواق العملات الحرة وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة.
 - ج. متغيرات تكنولوجية، تتعلق بالمنتجات والمخترعات الجديدة وهيكل محفظة الاستثمار والتغيرات الحاصلة على طلب المنتجات والخدمات.
 - د. الإشاعات والمعلومات غير الحقيقة.
 - هـ. المضاربة غير المحسوبة.
- و. التغيرات الحاصلة في شروط التبادل الدولي، عن طريق عدم إيفاء زبائن البنوك بالتزاماتهم (خدمة الدين)، مما يؤدي لاضطراب المستغلين بنشاطات التصدير والاستيراد.

ز. عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الأهلية.

ويمكن إضافة أسباب رئيسة أخرى للازمات المالية وهي: (النجار، ١٩٩٨: ٥٤-٥٧)

ح. فلسفة النظام الرأسمالي القائم على فكرة ان قوى السوق قادرة على تصحيح ما تواجهه من عقبات. ط. وضوح مؤشرات الأزمات قبل وقوعها.

ي. تسرب الضعف في الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية.

ك. غياب الشفافية لمعايير المحاسبة الدولية.

١-٢-٢. أشكال الأزمات المالية:

هناك العديد من الأدبيات الاقتصادية قسمت أشكال الأزمات وفق

معايير معينة يمكن حصرها بما يلي وبشكل مختصر: (بطرس، ٢٠٠٩: ٢٥)

أولاً. معيار مضمون الأزمات ويتضمن: (أزمات سياسية، أزمات اقتصادية، أزمات مالية، أزمات بيئية، أزمات أمنية، أزمات اجتماعية).

ثانياً. معيار نطاق الأزمات ويتضمن: (أزمات إقليمية، أزمات وطنية، أزمات محلية، أزمات مؤسسية).

ثالثاً. معيار مدى الأزمات ويتضمن: (الأزمات الفورية الطارئة، الأزمات التصاعدية). وفيما يخص الأزمات المالية فهناك أشكال عديدة يمكن إدراجها وكما يلي:

أولاً. الأزمات المصرفية: يقدم الزبائن لسبب ما على طلب سحب ودائعه بشكل كبير ومفاجئ، إذ من المعروف أن أي مصرف يحتفظ بطاقة استيعابية بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي والسبة الأكبر يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه، وعليه لا يستطيع المصرف الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وهكذا سوف تظهر أزمات تسمى أزمات سائلة لدى ذلك البنك، وعندما تمت الأزمات إلى مصارف أخرى عرفت تلك بالأزمات المصرفية.

وعلى العكس من ذلك حين تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض المصارف منح القروض خوفاً منها ومن عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمات تدعى أزمات الائتمان. (جيستن وآخرون، ٢٠٠٤: ٣١)

ثانياً. أزمات النقد الأجنبي: تحدث الأزمات في النقد الأجنبي عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها وحصول هبوط حاد فيها، أو تزعم البنك المركزي على الدفاع عن العملة المحلية وذلك ببيع مقايير ضخمة من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة مما يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها ك وسيط للتداول أو مخزن للقيمة، فضلاً عن تأثيرها على ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السلطات النقدية قرار يخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة تؤدي لأنهيار سعر صرف تلك الدولة، وهذا ما حدث بالذات في الأزمة المالية شرق آسيا عام ١٩٩٧ ، إذ أن قرار السلطة النقدية بتعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية يبدو قراراً طوعياً وضرورياً في آن واحد وذلك في حالات عديدة منها وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية، وقد توثر بعض هذه الأزمات بشكل محدد على القطاع غير المالي، في حين يؤثر البعض الآخر وبشكل أساسي في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدث الانكماش وقد يوصلنا إلى حالة الكساد.

ثالثاً. أزمات أسواق المال: تحدث هذه الأزمات نتيجة ارتفاع أسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها الحقيقة، ويكون الإقبال على شراء هذه الأصول هو العائد المتأتي عن ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، وعندما يكون هناك اتجاهًا قوياً لبيع تلك الأصول لسبب معين،

نلاحظ في النتيجة انهيار أسعار هذه الأصول وسيادة حالات الذعر فتهاج الأسعار، وقد يمتد أثر ذلك على أسعار الأسهم الأخرى في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى.

وبعد هذا الإيضاح نستخلص أن هناك العديد من الخصائص المشتركة لأنواع الأزمات المالية، منها عنصر المفاجأة والتعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها التي تستحوذ على جل اهتمام المؤسسات والجمهور، كما أن مصدر الأزمات المالية يمثل نقطة تحول أساسية وصادمة ودرجة عالية من الالاين، نتيجة الافتقار للمعلومات في أحداث متشابكة في المستقبل إن لم يتم تدارك الموقف، إذ أن مواجهة الأزمات واجب مصيري كونها تمثل تهديداً لمعيشة الأفراد وممتلكاتهم ومقومات بيئتهم، عن طريق التحكم بدرجة عالية في الطاقات والإمكانيات وحسن التوظيف في إطار مناخ تنظيمي بعيداً عن الأنماط المألوفة التي تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة في ظل الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

١-٣-٣. مؤشرات الأزمات المالية العالمية مع نبذة تاريخية:

١-٣-١. **مؤشرات الأزمات المالية العالمية:** ويمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لازمات مالية إلى ثلاثة مؤشرات وكما يلي: (جميل، ٢٠٠٣: ٢٨٣)

أولاً. مؤشرات المشاكل المالية:

- الديون الخارجية/إجمالي الدخل القومي

- القروض المقدمة للقطاع العام من قبل القطاع المصرفي/الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً. مؤشرات القطاع المالي:

- نمو قروض القطاع الخاص.

- التحرير المالي.

- حجم القروض الأجنبية قصيرة الأجل للجهاز المصرفي.

- سعر الفائدة على الودائع.

- سعر الفائدة على الاقتراض.

- الأسهم المتداولة/الناتج المحلي الإجمالي.

- نوعية الموجودات المصرفية.

- المعروض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً. المتغيرات الخارجية:

- سعر الصرف الحقيقي.

- معدل التبادل التجاري.

- التباين بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية.

- هيكل تدفق الأموال الأجنبية للداخل.

- معدل التضخم.

- معدل البطالة.

وقد شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية، ويمكن عرض أهمها من حيث أسبابها و مجالها ومدياتها. (Wikipedia, 2009: 5)

إذ شهد العالم أزمة مالية عام ١٦٣٧ في سوق السندات لـأجل في أوربا، حيث انخفضت الأسعار فجأةً مسببةً إفلاس المضاربين، وهي تعد أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة. كما شهد العالم الأزمة المالية الثانية عام ١٧٢٠، إذ تعرضت أسواق الأسهم في فرنسا وبريطانيا إلى انهيار، وفي عام ١٧٩٧، تعرض بنك انكلترا لازمة نقدية عن طريق تعرضه لأنحصار في الاحتياطي، ويقرر تعليق التخلص نقداً مما خلق الذعر بين الأفراد والشركات، وفي عام ١٨١٠ تعرض نظام الائتمان في بريطانيا إلى سقوط بعد حصار نابليون لإنكلترا، ولم يهيئ لها الإمكانية لتحصيل حقوقها على شركات جنوب، مما سبب أزمة سيولة نقدية.

أما في عام ١٨١٩ تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأول أزمة مالية نتيجة تسييد نفقات حرب ١٨١٢ وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.

وفي عام ١٨٢٥ تعرضت أسواق الأسهم في أمريكا اللاتينية إلى انخفاض شديد في بورصة لندن، فأفلست أكثر من ٣٣٠٠ مؤسسة وتعد أولى الأزمات التي مسّت البورصة.

وشهدت انكلترا انهياراً آخر للبورصة، بعد قرار الرئيس الأمريكي اندرؤ جاكسون عام ١٨٣٦ اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا، كما تعرضت سوق الأسهم في بورصتي فيينا والنمسا عام ١٨٧٣ بدأً ما يسمى بفتره الكساد العظيم للاقتصاد العالمي، بسبب المضاربات الضخمة التي لم يقابلها سوى ضمانات متدنية، فضلاً عن أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهيار كلي انتشر في جميع أنحاء أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ولامتداد لما سبق فقد تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة اقتصادية عالمية عام ١٩٢٩، كما شهد البنك الألماني هيرستات عام ١٩٧٤ إلى انهيار بسبب التفاوت في توقيتي ألمانيا والولايات المتحدة، وهو ما عُرف لأول مرة بمفهوم الخطر النظامي.

أما في عام ١٩٧٩ شهد البنك الفرالي الأمريكي ارتفاعاً لأسعار الفائدة بشكل تدريجي وكل يوم تقريباً وحسب الحاجة، من أجل امتصاص التضخم وتعد سياسة نقدية أثبتت نجاحها آنذاك.

كما شهدت البنوك المكسيكية أزمة ديون عام ١٩٨٢، نتيجة رد فعل للأحداث ١٩٧٣ في قطاع المحروقات وتراكم ديون الدول النامية، فضلاً عن عدم استخدام القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازن المدفوعات، مما زاد من حدة أزمة البترول الثانية عام ١٩٧٨، إذ أجبرت هذه الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير، مما أثقل كاهلها.

في حين شهد بنك نيويورك عام ١٩٨٥ توقف نظام التشغيل فيه لمدة ٢٨ ساعة، مما سبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وقد استدعى التدخل السريع للبنك المركزي بـ ٢٠ مليار دولار وهذه تعد سابقة خطيرة وتاريخية.

أما في عام ١٩٨٧ شهد سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية خطر نظامي، نتيجة انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف كما ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو، ولكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة ٤٠٠ نقطة حصل الانهيار مسجلاً أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت بتدخل البنك المركزي الأمريكي.

كما شهدت أسواق المحروقات أزمة عام ١٩٩٠ مع بداية حرب الخليج الثانية، وفي عام ١٩٩٤ شهدت أسعار الفائدة خطر نظامي تزامناً مع ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي،

شكل ضمانة وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات واستدعي التدخل الأمريكي العاجل لكونه أقرب جيران المكسيك.

وشهدت بنوك تايلاند ودول شرق آسيا أزمة اقتصادية عام ١٩٩٧، أما في ١٩٩٨ شهدت أسعار الفائدة إلى خطر نظامي في روسيا ودول الاتحاد السوفيتي آنذاك وتعد أطول أزمة مالية هددت النظام العالمي.

وفي عام ٢٠٠٠ شهدت المؤسسات الاقتصادية العالمية على البيع عن طريق الانترنت وضع الخدمات اللوجستية والتوزيع بنظر الاعتبار، وفي أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تم تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية، فضلاً عن تضرر شبكات اتصال حيوية لأنظمة المقاصة وتم تدخل البنك المركزي الأوروبي، إذ قدم أكثر من ١٣٠ مليار يورو للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار.

أما آخر أزمة مالية مر بها العالم سنة ٢٠٠٧ في سوق العقار والأسهم والبنوك، إذ دُعت هذه الأزمة من أسوأ الأزمات التي مرت منذ زمن الكساد العظيم عام ١٩٢٩، إذ بدأت الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم، لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية وأغلب الدول النامية والتي يرتبط اقتصادها مباشرةً بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١٩ بنكاً، وبرز ما يعرف بالفقاعة المالية نتيجة طرح كمية كبيرة من السيولة.

الأزمات المالية العالمية وكيفية تجنبها: إن الإجابة على هذا سؤال يكون من الصعوبة بمكان، ولكن بإمكاننا الإجابة عن طريق المحاور الآتية:

- محاولة تعديل السياسات المصرفية بشدة وحزم متلازمين في مجازة إدارة السيولة والعائد ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

- الاستدامة في ضخ السيولة في جميع مفاصل الاقتصاد لمحاولات دعم أساسيات القاعدة الإنتاجية.

- بصورة عامة ينبغي تشديد البنك المركزي على العمل المالي وعلى وجه الخصوص في ضخ الائتمان.

- محاسبة المسؤولين عن الأزمة في الجهاز المالي.

- وقف جميع المضاربات في مجال الأسواق المالية.

ولضمان نجاح إدارة الأزمات المالية حال حدوث أزمة مالية، ينبغي اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر لكافة الاحتمالات وبالوقت المناسب، فعلى المستوى العالمي الحل المقترن الوحيد هو التخفيف من حدة الطلب العالمي على السلع والخدمات، ثم العمل تدريجياً على تحريك ورفع الطلب.

أما على مستوى كل دولة فإن عليها أن تقوم بجهود وإنقاذ المؤسسات المالية والشركات من الإفلاس إن أمكن ذلك، وشراء أسهم هذه الشركات جزئياً ومحاولة دعمها مالياً، غير أن اغلب الدول النامية من عدم وجود فوائض لديها للقيام بضخها، فضلاً عن معاناتها في ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته. كما ينبغي على كل دولة ان تحاول تحريك الطلب الداخلي عن طريق زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية أو زيادة المرتبات أو تخفيض الضرائب، ومن المعالجات الأخرى للازمات المالية، دعم الصادرات ومحاولة الحفاظ على الأسواق الخارجية ودعم أسواق المال. (عبد العال، ٢٠٠٥: ١٥)

٢. الإطار الوصفي والتحليلي لأثر الأزمات المالية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة ١٩٨٠-٢٠١٨: اتبعت الحكومة التركية في الفترة ما بين ١٩٤٥ إلى بداية الثمانينيات سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي، وحاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية، إذ تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما انخفضت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها، أما الجزء الأكبر من القطاع العام التركي فكان غير منظم بشكل فعال، إذ تم الاستغلال من قبل الساسة لأغراض سياسية واجتماعية، مما زاد من نسبة التضخم والدين الخارجي الذي أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية، وأصبحت في بعض السنوات من المعتمد الحصول على نسب تضخم ذو خانتين مئوية، كما ساعد الوضع السياسي الداخلي غير المستقر والمشاكل العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وخلق حالة عجز في الاقتصاد، وفي السبعينيات ارتفعت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير، حتى أصبحوا في منتصف السبعينيات يشكلون بضعة ملايين، وساهموا في تنمية الاقتصاد التركي بشكل غير مباشر عن طريق تحويلاتهم، وبرغم كل تلك الظروف كان النمو الاقتصادي التركي مستقر ويمكن وصفه بشكل عام بأنه مرتفع، إذ بلغت على سبيل المثال نسبة ٦,٧% في الخمسينيات، و٤,١% في السبعينيات، ومع تناحية الحكم العسكري للبلاد عام ١٩٨٢، دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزالالت القيود على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي، وقامت الحكومة في السنوات التالية بتشجيع خصخصة القطاع العام ودعمت القطاع الخاص، وفي عام ١٩٨٩ تولى توركوت اوزال رئاسة تركيا، إذ تميزت فترة توليه للسلطة توجيه الاقتصاد التركي نحو الخصخصة، مما أدى إلى تحسين علاقاته الدبلوماسية مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، فيُعد القطاع الزراعي من أكبر القطاعات الاقتصادية في تشغيل العمالة، إذ بلغت النسبة حوالي ٤٠% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته حوالي ١٢% فقط من الناتج القومي، أما القطاع الصناعي فينتج ما يقارب ٢٩,٥%， وقطاع الخدمات ما يقارب ٥٨,٥% من الناتج القومي لتركيا، ويعمل في قطاع الصناعة ٢٠,٥%， في قطاع الخدمات ٣٣,٧% من مجمل عدد الأيدي العاملة.

عانت البلاد في الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٩ و ٢٠٠١ وأزمات مالية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير. ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة في انهيار الحكومات عدة مرات، بعد ذلك تمت إصلاحات كبيرة عن طريق سلسلة من عمليات الخخصصة الكبرى، كما صاحب بدء المناقشات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي نمو قوي ومستقر، فضلاً عن تغيرات هيكلية في قطاعات الصرافة، البيع بالتجزئة، والاتصالات ساهمت جمعيها في ارتفاع الاستثمار الأجنبي ونمط ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول تركيا الاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام ١٩٩٩. كما بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة منذ ١ يناير ٢٠٠٥، لكي تحل تدريجياً محل العملة القديمة (الليرة التركية) وتحسن الاقتصاد التركي خلالها تدريجياً، فبلغت حصة الفرد من الناتج القومي ٤١٧٢ دولار أمريكي في ٢٠٠٤، كما بلغت القوة الشرائية موزعة على الفرد ٧٤٠٠ دولار أمريكي، كما بلغ الناتج القومي حوالي ٢٠٠ مليار

دولار أمريكي في ٢٠٠٤، و نسبة دين خارجي تبلغ ١٣٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ أي ما نسبته ٧٨% حسب الناتج القومي. (الشبوط، ٢٠١٥: ٦)

٢-١. توصيف وتحليل أثر الأزمات المالية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا: ولغرض وصف وتقدير أثر الأزمات المالية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، تم اختيار متغيرات مالية تركية عديدة كمؤشرات عن الأزمات المالية العالمية وتشمل:

- التدفق النقدي/الناتج المحلي الإجمالي.

- معدل التضخم.

- أرصدة الدين الخارجي/إجمالي الدخل القومي.

- معدل البطالة.

- معدل دوران الأسهم السنوي.

- سعر الفائدة على الودائع.

في حين تم اختيار متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي لتركيا وكما موضح في الجدول (١).

الجدول (١): اتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية المؤشرة لأثر الأزمات المالية العالمية في الأداء الاقتصادي لتركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٠ (بنسبة مؤدية

السنوات	المؤشرات	الناتج المحلي (%)	معدل التضخم (%)	معدل	أرصدة الدين الخارجي/ إجمالي الدخل القومي (%)	معدل البطالة (%)	معدل دوران الأسهم (%)	سعر دوران على الودائع (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٩٨٠	١٨,٠٣	١١٠,١٧	٢٨,٢٧	٢٠,٢٢	١٠,١٥	٨	٢,٤٤-	٤,٨٥	٤,٤٤-
١٩٨١	٢٢,٤٨	٣٦,٥٧	٢٧,٦٣	١٩,١٦	١٣,٣٣	٢٦,٥٠	٤,٨٥	٤,٨٥	٤,٨٥
١٩٨٢	٢٥,٥٩	٣٠,٨٣	٣١,٢٤	١٧,٢٤	١٣,٤٤	٤٥,٠٠	٣,٥٦	٤,٩٧	٣,٥٦
١٩٨٣	٢٥,٠٥	٣١,٤٠	٣٣,٧٣	١٥,٧٣	١٤,٥٥	٤٥,٣٠	٤,٩٧	٤,٩٧	٤,٩٧
١٩٨٤	٢٥,١٣	٤٨,٣٧	٣٦,٩٤	١٢,٩٤	١٥,٦٣	٥١,٤٠	٦,٧١	٦,٧١	٦,٧١
١٩٨٥	٢٤,٤٤	٤٤,٩٦	٣٩,٦٠	١١,١٩	١٦,٧٧	٤٩,٢٥	٤,٢٤	٤,٢٤	٤,٢٤
١٩٨٦	٢٧,٨٩	٣٤,٦١	٤٤,٥٩	١٠,١١	١٦,٠٨	٤٠,٥٨	٧,٠١	٩,٤٨	٧,٠١
١٩٨٧	٢٩,٢٣	٣٨,٨٤	٤٨,١١	٩,٠٨	١٨,١٠	٣٥,٠٠	٩,٤٨	٢,٣٢	٩,٤٨
١٩٨٨	٢٧,٩٠	٧٣,٦٦	٤٦,٤٠	٨,٣٩	١٩,١١	٤٩,٠٨	٢,٣٢	٠,٢٩	٢,٣٢
١٩٨٩	٢٦,٨١	٦٣,٢٧	٣٩,٦٦	٨,٦٠	٢٠,١٥	٥٣,٤٥	٠,٢٩	٩,٢٦	٠,٢٩
١٩٩٠	٢٣,٧٤	٦٠,٣١	٣٣,٣٥	٨,٠٠	٤٥,١٣	٤٧,٥٠	٩,٢٦	٠,٧٢	٠,٧٢
١٩٩١	٢٧,٠٨	٦٥,٩٦	٣٤,٢٨	٨,١٩	٤٩,٢٥	٦٢,٦٦	٠,٧٢	٥,٠٣	٥,٠٣
١٩٩٢	٢٧,٨١	٧٠,٠٧	٣٦,١٤	٨,٥٠	٦٣,٩١	٦٨,٧٤	٧,٦٥	٦,٦٦-	٦,٦٦-
١٩٩٣	٢٥,١٩	٦٦,٠٩	٣٨,٦١	٩,٠٠	٩٨,٠٠	٦٤,٥٨	٧,٦٥	٧,٨٧	٧,٨٧
١٩٩٤	٣١,٦٠	١٠٦,٢٦	٥١,٩٩	٨,٦٠	٧٣,٤٠	٨٧,٧٩	٤,٦٦-	٧,٣٧	٧,٣٧
١٩٩٥	٣٢,١٥	٨٨,١٠	٤٤,٣٧	٧,٥٩	٢٤٢,٥٧	٧٦,٠١	٧,٨٧	٧,٥٧	٧,٥٧
١٩٩٦	٣٦,٥٨	٨٠,٣٤	٤٤,٧١	٦,٥٩	١٤٥,٠٢	٨٠,٧٤	٧,٣٧	٢,٣٠	٢,٣٠
١٩٩٧	٣٧,٠٧	٨٥,٧٣	٤٥,٣٤	٦,٨٠	١٢٩,٧٤	٧٩,٤٩	٧,٥٧	٣,٣٦-	٣,٣٦-
١٩٩٨	٢٨,٨٣	٨٤,٦٤	٨٥,٧٣	٦,٩٠	١٤٤,٥٢	٨٠,١٠	٢,٣٠	٦,٧٧	٦,٧٧
١٩٩٩	٣٩,٠٨	٦٤,٨٦	٣٦,٤٠	٧,٧٩	١١١,٠٦	٧٨,٤٣	٣,٣٦-	٤٧,١٥	٤٧,١٥
٢٠٠٠	٣٤,٥٠	٥٤,٩١	٤١,٣٣	٦,٥٠	١٩٦,٥٢	١٩٦,٥٢	٦,٧٧		

سجل متغير التدفق النقدي/الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠ نسبة (١٨,٠٣) وكان تأثير هذا المتغير على الأداء الاقتصادي المعبّر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سلباً بواقع (٢,٤٤)، وربما يعود إلى الاضطراب السياسي والاقتصادي لتركيا في تلك الفترة، في حين ارتفع المتغير عام ١٩٨١ مسجلاً (٢٢,٤٨) وتحسن بأداء الاقتصادي بواقع ٤,٨٥ ولعل السبب في ذلك هو بداية نشوب حرب الخليج الأولى واستفادة الاقتصاد التركي، واستمر متغير التدفق النقدي/GDP بالارتفاع في السنوات اللاحقة بشكل بسيط مسجلاً (٢٤,٤٤) عام ١٩٨٥ والأداء الاقتصادي بواقع (٤,٢٤) في حين ارتفع إلى (٢٦,٨١) عام ١٩٨٩ وانخفض شديد بالأداء الاقتصادي بواقع (٠,٢٩) وقد يعود هذا إلى ظهور ما يعرف باصطلاح الفقاعة الذي يؤثر سلباً بالأداء الاقتصادي بالتزامن مع انتهاء حرب الخليج.

تكلمة الجدول (١): اتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية المؤشرة الاقتصادية لتركيا للمدة (٢٠١٨-٢٠٠١) بنسب مئوية

السنوات	المؤشرات	الناتج المحلي إجمالي/تدفق النقدي						
		معدل التضخم %	معدل الناتج المحلي إجمالي %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الودائع %	معدل الفائدة على الودائع %	معدل دوران الأسهم %	معدل البطالة %	أرصدة الدين الخارجي/ إجمالي الدخل القومي %
٢٠٠١	٤٥,٥٤	٥٤,٤٠	٧٤,٦٩	١٣٣,٤٤	٨,٣٩	٤٤,٤٧	٥,٦٩-	
٢٠٠٢	٣٩,٩٢	٤٤,٩٦	٥٠,٤٩	١٧٤,٢٥	١٠,٣٩	٥٩,١٢	٦,١٦	
٢٠٠٣	٣٥,٢٠	٢٥,٢٩	٣٧,٦٧	١٩٤,٦٧	١٠,٥٠	٥٦,٨١	٥,٢٦	
٢٠٠٤	٣٤,٥٩	١٠,٥٨	٢٤,٢٥	١٧٦,٨٩	١٠,٨٠	٤٧,٩٤	٩,٣٦	
٢٠٠٥	٤٠,٤٧	١٠,١٣	٢٠,٣٩	١٥٤,٩١	١٠,٦٠	٤٠,٩١	٨,٤٠	
٢٠٠٦	٤٢,٣٠	١٠,٥١	٢١,٦٤	١٤٠,٥٣	١٠,١٩	٣٥,٩٤	٦,٨٩	
٢٠٠٧	٤٣,٨٤	٨,٧٥	٢٢,٥٥	١٣٤,٧٠	١٠,٣٠	٣٩,٩٤	٤,٦٦	
٢٠٠٨	٤٨,٥٦	١٠,٤٤	٢٢,٩١	١١٨,٥٢	١١,٠٠	٤٠,٣٧	١,٦٥	
٢٠٠٩	٥٤,٦٣	٦,٢٥	٦٤,١٧	١٥٨,٣٧	١٤,٠٠	٤٠,١٠	٤,٨٢-	
٢٠١٠	٥٦,١٢	٨,٥٦	١٥,٢٦	١٦٢,٧١	١١,٨٩	٤٥,٨٤	٩,١٥	
٢٠١١	٥١,٠١	٦,٤٧	١٤,٢١	١٧١,١٧	٨,٧٩	٣٧,٠٢	١١,١١	
٢٠١٢	٥٠,٠٤	٨,٨٩	١٦,٣٥	١٧٦,٤٠	٨,١٤	٣٩,٠٦	٤,٧٨	
٢٠١٣	٥٢,٥٨	٧,٤٩	١٥,٧٦	١٨١,٢٢	٨,٧٣	٤١,٤٤	٨,٤٩	
٢٠١٤	٥١,٧٥	٨,٨٥	١٦,٧٦	١٨٦,١٧	٩,٨٨	٤٣,٨٥	٥,١٦	
٢٠١٥	٥٢,٧١	٧,٦٧	١٤,٩١	١٩١,٢٥	١٠,٢٣	٤٧,٠٤	٦,٠٨	
٢٠١٦	٥٥,٦٠	٧,٧٧	١٤,٦١	١٩٦,٤٧	١٠,٨٣	٤٧,٨٦	٣,١٨	
٢٠١٧	٥٤,٣٢	١١,١٤	١٥,٢٨	٢٠١,٨٤	١٠,٨١	٥٤,١٣	٧,٤٤	
٢٠١٨	٥٣,٩٨	١٦,٣٣	٢٣,٣٤	٢٠٧,٣٥	١٠,٨٩	٥٦,٥٥	٢,٥٦	

تم عمل الجدول (١) من قبل الباحث بالاعتماد على:

(World Development Indictors 2019)

في تلك الحقبة هي متغيرات إقليمية، مع العلم أن العالم مر بثلاث أزمات متعاقبة في فترة الثمانينيات وكما تم ذكرها سابقاً، أما في عام ١٩٩١ ارتفع المتغير إلى (٢٧,٠٨٪) في حين سجل الأداء الاقتصادي انخفاضاً شديداً بالتزامن مع ظهور أزمة المحروقات نتيجة حرب الخليج الثانية بلغ (٧٢,٠٪)، وسجل المتغير ارتفاعاً ما يقارب (٣١,٦٪) وفي ذات الوقت انخفضا ثانياً في الأداء الاقتصادي بحدود (-٤,٦٪) مع حدوث الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤ ، كما سجل الأداء الاقتصادي انخفاضاً ملحوظاً جراء الأزمتين المالية عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ الواقع (٣٠,٢٪) عام ١٩٩٨ بالرغم من تسجيل المتغير نسبة قدرها (٨٣,٢٪)، كما شكل المتغير ارتفاعاً مسجلاً نسبة قدرها (٩٢,٣٪) عام ٢٠٠٢ ، بعد الإجراءات الإصلاحية للاقتصاد عام ٢٠٠١ وأداء اقتصادي مرتفع قدره (١٦,٦٪)، ولعل السبب في هذا الارتفاع لمتغير التدفق النقدي هو نتيجة للتوجه الهائل للمشاريع الاقتصادية جراء الإصلاحات الاقتصادية عام ٢٠٠١ ، كما سجل المتغير أعلى ارتفاع له بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧ قدرها (٥٦,٤٪) عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وانخفاض حاد في الأداء الاقتصادي قدره (٦٥,٠٪-٨٢,٤٪) على التوالي، وعليه هناك تأثير لالزمامات المالية العالمية، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية الداخلية والمتغيرات السياسية والعسكرية المحيطة في الأداء الاقتصادي لتركيا فترة تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثانية، ومع بداية الأزمة السورية وما يسمى بالربع العربي انخفض المتغير عام ٢٠١٢ وسجل (٤٠,٥٪)، في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى (٧٨,٤٪) ومع استمرار الأزمة والتدخلات العسكرية من اطراف عديدة نلاحظ ارتفاع المتغير بشكل بسيط بين عامي ٢٠١٦-٢٠١٨ ليكون (٥٦,٦٪-٩٨,٥٪) على التوالي لكن معدل الناتج المحلي الاجمالي استمر بالانخفاض ليسجل بنفس السنوات (٣,١٨٪-٥٦,٢٪).

أما متغير معدل التضخم فبدأ عام ١٩٨٠ بمعدل (١٧,١١٪) وأداء اقتصادي منخفض يوازن (٤,٤٪) وهذا يعكس الواقع الاقتصادي الضعيف لتركيا، وبدأ المتغير بالانخفاض بنسبة كبيرة إذ بلغ (٥٧,٥٪) بالتزامن مع بداية حرب الخليج الأولى عام ١٩٨١ وأداء اقتصادي مرتفع قدره (٨٥,٤٪)، في حين واصل المعدل ارتفاعه للسنوات اللاحقة، إذ سجل المتغير عام ١٩٨٧ معدل قدره (٨٤,٣٪) وأداء اقتصادي مرتفع قدره (٤٨,٩٪)، ومع انتهاء حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨ انخفض الأداء الاقتصادي إلى (٣٢,٢٪) وبمعدل تضخم (٦٦,٣٪)، وهذا يدل أن حرب الخليج الأولى كان لها الأثر الأكبر في الأداء الاقتصادي لتركيا، أما في عام ١٩٩١ ومع دخول أزمة المحروقات نتيجة حرب الخليج الثانية بلغ معدل التضخم (٩٦,٥٪) وأداء اقتصادي منخفض قدره (٦٢,٠٪)، وواصل المتغير ارتفاعاً كبيراً عام ١٩٩٤ بمعدل (٢٦,٦٪) وانخفاض بالأداء الاقتصادي قدره (-٦٦,٤٪) بالتزامن مع الأزمة المالية المكسيكية، لكن المتغير انخفض إلى (١٠,١٪) وأداء اقتصادي مرتفع قدره (٧٧,٨٪) عام ١٩٩٥ ، ولعل السبب يعود في ذلك إلى دخول مذكرة التفاهيم العراقية مع الأمم المتحدة حيز التنفيذ بخصوص ما يسمى النفط مقابل الغذاء وانعكاسات ذلك على الاقتصاد التركي، ولكن مع حصول الأزمتين المالية عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ بلغ معدل التضخم (٦٤,٨٪) عام ١٩٩٨ وأداء اقتصادي منخفض قدره (٣٠,٢٪) في حين بلغ المتغير (٤٥,٤٪) عام ٢٠٠١ على التوالي وأداء اقتصادي متredi قدره (-٦٩,٥٪)، وربما يعود السبب إلى الأزمتين المالية عالميتين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ، وجراء الإصلاحات الاقتصادية في بداية الألفية الثالثة انخفض معدل التضخم عام ٢٠٠٥ إلى (٥٨,١٪)

وارتفاع بالأداء الاقتصادي بلغ (٤٠,٨٠%)، في حين انخفض الأداء الاقتصادي عام ٢٠٠٨ إلى (٦٥,٠٠%) جراء الأزمة المالية العالمية وارتفاع معدل التضخم إلى (٤٤,١٠%) لكنه عاود الانخفاض محققاً (٥٦,٨٠%) وأداء اقتصادي بلغ (١٥,٩٠%) عام ٢٠١٠ ، ومع بداية نشوب الأزمة السورية عام ٢٠١٢ ارتفع المتغير إلى (٨,٨٠%) وأداء اقتصادي منخفض بحدود (٧٨,٤%) واستمر المتغير بالارتفاع ليسجل (٨,٨٠%) عامي ٢٠١٤-٢٠١٨ على التوالي ونمو اقتصادي منخفض عبر عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٤ بحدود (٦٣,١٦%) ومع استمرار بالانخفاض بالنمو الاقتصادي إلى (٥٦,٢٠%) عام ٢٠١٨ ، وعليه فإن متغير معدل التضخم تأثر بالأزمات المالية العالمية، فضلاً عن تأثيره بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية ومتغيرات إقليمية.

أما متغير أرصدة الدين الخارجي/إجمالي الدخل القومي بلغ (٢٧,٢٨%) عام ١٩٨٠ وأداء اقتصادي ضعيف قدره (-٤,٤٢%)، ومع دخول الأزمة المالية العالمية ١٩٨٢ ارتفع المتغير إلى (٤,٢٤,٣١%)، وفي ذات الوقت ارتفع الأداء الاقتصادي إلى (٥٦,٣٠%)، وفي عام ١٩٨٧ ارتفع المتغير إلى (١١,٤٨%) في حين الأداء الاقتصادي شكل أعلى ارتفاع له مسجلاً (٤٨,٩%)، بمعنى أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر سلباً في الاقتصاد التركي بالرغم من حدوث ثلات أزمات مالية عالمية، بقدر تأثير الاقتصاد التركي إيجاباً بحرب الخليج الأولى، وما أن انتهت حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨ حتى بلغ الأداء الاقتصاد (٣٢,٢٠%) والعام الذي تلاه (٢٩,٠٠%).

وفي عام ١٩٩١ حدثت أزمة المحروقات نتيجة حرب الخليج الثانية واستمر المتغير بالارتفاع فبلغ (٢٨,٣٤%) والأداء الاقتصادي انخفض إلى (٢٢,٠٠%)، وبالتزامن مع الأزمة المالية عام ١٩٩٤ تأثر المتغير بالارتفاع وصولاً إلى (٩٩,٥٥%) والأداء الاقتصادي إلى أدنى مستوياته (-٦٦,٤%) وهذا يدل مدى تأثير الأداء الاقتصادي بالأزمات المالية في تلك الفترة، ومع حدوث الأزمتين العالميتين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ ارتفع المتغير إلى أعلى مستوىاته عام ١٩٩٨ فبلغ (٧٣,٧٥,٨٠%) والأداء الاقتصادي انخفض إلى (٣٠,٢٦%) وكذلك دخول الأزمتين العالميتين العالميتين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ارتفع المتغير إلى (٤٧,٤١%, ٣٣,٤٤%) على التوالي والأداء الاقتصادي (٧٧,٦%, -٦٩,٥%) على التوالي، أما تأثير الأزمة العالمية عام ٢٠٠٧ فظهرت نتائجها عام ٢٠٠٨ بارتفاع المتغير إلى (٣٧,٤٠%) وانخفاض الأداء الاقتصادي إلى (٦٥,٠٠%) والعام الذي يليه إلى (-٨٢,٤٠%) أما في عام ٢٠١٠ ارتفع الأداء الاقتصادي إلى (١٥,٩%) بالرغم من ارتفاع المتغير إلى (٨٤,٤٥%) وهذا يدل على تجاوز الاقتصاد التركي لهذه الأزمة، ومع نشوب الأزمة السورية ارتفع المتغير وبشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة ليكون عام ٢٠١٣ بحدود (٤٤,٤١) واستمر بالارتفاع ليسجل (٥٥,٥٦) عام ٢٠١٨.

أما معدل البطالة فشكل معدل قدره (٢٢,٢٠%, ١٦,١٩%)، مقابل أداء اقتصادي قدره (٤٤,٠٢%, ٤٠,٨٥%) عامي ١٩٨٠-١٩٨١ على التوالي، إذ بدأ معدل البطالة بالانحسار تدريجياً والأداء الاقتصادي بالانتعاش جراء نشوب حرب الخليج الأولى، واستمر انخفاض المتغير للسنوات اللاحقة، إذ معدل البطالة عام ١٩٨٧ بلغ (٨٠,٩%) والأداء الاقتصادي (٤٨,٩%)، في حين انخفض الأداء الاقتصادي عموماً إلى (٣٢,٢٠%, ٢٩,٠٠%) ومعدل بطالة قدره (٣٩,٣٨%, ٦٠,٨%) عامي ١٩٨٩-١٩٨٨ على التوالي، وهذا يدل أن التأثير السلبي جراء انتهاء حرب الخليج الأولى في الأداء الاقتصادي التركي كان، ومع دخول حرب الخليج الثانية وأزمة المحروقات عام ١٩٩١ انخفض الأداء الاقتصادي إلى (٧٢,٠٠%) مع بقاء معدل البطالة على

مستواه بحدود (٨,١٩%)، كما تأثر الأداء الاقتصادي بالأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٤ بانخفاض شديد قدره (-٤,٦٦%) ومعدل بطالة (٨,٦٠%)، وتتأثر الأداء الاقتصادي سلباً بالأزمتين الماليتين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ فبلغ (-٣,٣٦%) عام ١٩٩٩، ومع إجراء الإصلاحات الاقتصادية في بداية الألفية الثالثة ارتفع معدل البطالة فبلغ (١٠,٦٠%) عام ٢٠٠٥ وأداء اقتصادي (٨,٤٠%)، ومع دخول الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ ارتفع معدل البطالة إلى (١١,٠٠%) وانخفاض بالأداء الاقتصادي إلى (٠,٦٥%) عام ٢٠٠٨، كما ارتفع الأداء الاقتصادي فبلغ (٩,١٥%) مقابل ارتفاع بمعدل البطالة إلى (١١,٨٩%) عام ٢٠١٠، ومن هذا نستدل أن متغير معدل البطالة كمؤشر لازمات المالية أثرت بالأداء الاقتصادي، فضلاً عن تأثير المتغيرات الداخلية والإقليمية، ومن استعراض المتغير في السنوات اللاحقة نلاحظ أن المتغير اذ لم يتأثر بالأزمة السورية كثيراً ليسجل عام ٢٠١٢ (٨,١٤%) واستمر في السنوات اللاحقة محافظاً على مستواه مع ارتفاع بسيط ليسجل عامي ٢٠١٨-٢٠١٤ (١٠,٨٩-٩,٨٨) على التوالي وبمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للسنوات ذاتها كان بحدود (٢,٥٦-٥,١٦) على التوالي.

أما متغير معدل الدوران السنوي للأسهم بلغ (١٠,١٥%) وبأداء اقتصادي منخفض (-٤,٤٤%) عام ١٩٨٠ وبدأ بالارتفاع بالتزامن مع بدأ حرب الخليج الأولى ولم يتأثر بأزمة الديون البنكية العالمية فبلغ (١٣,٤٤%) عام ١٩٨٢ بالمقارنة بأداء اقتصادي قدره (٣,٥٦%) والأزمات المالية المتعاقبة عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ فبلغ المعدل (١٦,٧٧%) وأداء اقتصادي (٤,٣٤، ٩,٤٨%) على التوالي، واستمر معدل دوران الأسهم بالارتفاع عام ١٩٩١-١٩٩٣ (٤,٣٤، ٩,٤٨%) على التوالي، وافتتح (٩٨,٠٠، ٤٩,٢٥%) وأداء اقتصادي (٧,٦٥، ٠,٧٢%) على التوالي، وعليه كان تأثر الأداء الاقتصادي بحرب الخليج الأولى والثانية أكثر من تأثره بالأزمات المالية العالمية، في حين انخفض معدل دوران الأسهم إلى (٧٣,٤٠%) والأداء الاقتصادي (-٤,٦٦%) جراء مرور العالم بالأزمة المالية عام ١٩٩٤، وواصل المتغير ارتفاعه وصولاً إلى (١٤٤,٥٢%) عام ١٩٩٨ ثم شكل انخفاضاً عام ١٩٩٩ فبلغ (١١١,٠٦%) وأداء اقتصادي منخفض (-٣,٣٦%) جراء تأثر الاقتصاد التركي بالأزمتين العالميتين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، وتأثر الاقتصاد التركي بالأزمة المالية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠١، إذ بلغ المتغير (١٣٣,٤٤%) بعد ارتفاع قدره (١٩٦,٥٢%) عام ٢٠٠٠ وأداء اقتصادي منخفض قدره (٥,٦٩-%)، ومر العالم في أزمة مالية كبيرة عام ٢٠٠٧، إذ اشتر المتغير انخفاضاً قدره (١١٨,٥٢%) عام ٢٠٠٨ مقابل تأثر الأداء الاقتصادي إلى (٠,٦٥%)، وتجاوز الاقتصاد التركي الأزمة فبلغ الأداء الاقتصادي (٩,١٥%) عام ٢٠١٠، ومع بلوغ الأزمة السورية استمر المتغير بالارتفاع للسنوات اللاحقة، إذ بلغ عام ٢٠١٢ (١٨١,٢٢%) واستمر بالارتفاع عامي ٢٠١٦-١٩٦٤٧ (%) .

أما حال متغير سعر الفائدة على الودائع حال بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تشير إلى أن الأزمات المالية العالمية في فترة الثمانينيات لم يكن لها الأثر الكبير على الأداء الاقتصادي بقدر التأثر بحرب الخليج الأولى، فبلغ متغير سعر الفائدة (٨,٠٠%) عام ١٩٨٠ وأداء اقتصادي منخفض (-٢,٤٤%)، واستمر المتغير والأداء الاقتصادي بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى حصول أزمة المحروقات عام ١٩٩١ وألازمـه العالمية ١٩٩٤، إذ أثرت سلباً بالأداء الاقتصادي فبلغ (٤,٦٦-٠,٧٢%) على التوالي، ولعرض مراعاة تداعي الأزمـتين تم رفع المتغير من (٦٢,٦٦، ٨٧,٧٩%) على التوالي، وعلى تلك الشاكلة تم معالجة الأزمـتين العالميتين

عامي ١٩٩٨-١٩٩٧ برفع سعر الفائدة على الودائع إلى (٨٠,١٠٪) إلا أن الأداء الاقتصادي تأثر سلباً بلغ (٣,٣٦٪ - ٢,٣٠٪) عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ على التوالي، ولكن عاود الانخفاض فبلغ (٤٧,١٥٪) وأداء اقتصادي مرتفع بحدود (٦,٧٧٪) عام ٢٠٠٠ جراء البدء بإصلاحات اقتصادية، ومع مرور الأزمة المالية عام ٢٠٠١ تم محاولة احتواء الأزمة برفع معدل الفائدة على الودائع إلى (٧٤,٦٩٪) لكن الأداء الاقتصادي تأثر سلباً فوصل إلى (٥,٦٩٪) وأخذ الأداء الاقتصادي يرتفع جراء الإصلاحات الاقتصادية فنلاحظ أن المتغير بدأ يأخذ استقرارية في السنوات اللاحقة حتى مرور بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧، انخفض الأداء الاقتصادي إلى (٤,٨٢٪ - ٥٠,٦٥٪) عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لكنه تجاوز الأزمة بنجاح وعاود الارتفاع ليصل على مستوى عام ٢٠١٥ ليسجل (١٤,٩١٪) بينما ارتفع عام ٢٠١٨ مسجلاً (٢٣,٣٤٪).

الاستنتاجات والمقترحات: تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كما يلي:
أولاً. الاستنتاجات:

١. أن الأزمات المالية العالمية فترة ثمانينيات القرن الماضي لم يكن لها تأثير يذكر في الأداء الاقتصادي لتركيا، بقدر التأثير الإيجابي لحرب الخليج الأولى في الأداء الاقتصادي.
٢. أما فترة التسعينيات وبعد الألفية الثانية فكان التأثير في الأداء الاقتصادي محصوراً في الأزمات المالية العالمية، فضلاً عن المؤشرات الداخلية والإقليمية.
٣. ان متغير التدفق النقدي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي له اثر كبير في خلق ما يعرف باصطلاح الفقاعة في الاقتصاد وانفجارها يولد الازمات مما يؤثر سلباً بالنمو الاقتصادي.
٤. معدل دوران الاسهم كان له تأثير ضعيف على الاداء الاقتصادي.
٥. ان معدل التضخم له الاثر الكبير في خلق الازمات المالية عن طريق زيادة السيولة النقدية مما يؤثر سلباً بالأداء الاقتصادي.

ثانياً. المقتراحات:

١. تركيز القروض والانتeman وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي في تركيا.
٢. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي التركي فيما يتعلق بالمتغيرات الكلية وأهمها معدلات التضخم، معدلات الفائدة، معدلات الاستثمار... الخ.
٣. تقوية مبادئ الشفافية والمسؤولية بما يضمن الإفصاح الكامل عن كافة المعلومات التي تتعلق بالمؤسسات والشركات التركية، لتقادي المخاطر المفرطة التي ثبت مواجهتها قبيل الأزمات المالية العالمية.
٤. تحسين الإطار القانوني والتنظيمي ووضع قواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الأسواق العالمية، ووضع المضاربة تحت المراقبة.

المصادر

المصادر العربية

أولاً. المجلات العلمية:

١. ج اجيسن وآخرون، الأزمة المالية، مجلة التمويل والتنمية، العدد سبتمبر ٤ ٢٠٠٤.
٢. جميل هيل عجمي، ٢٠٠٣، الأزمات مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، كلية الادارة والعلوم الإدارية، المجلد ١٩، العدد الأول.

ثانياً. الكتب والمراجع:

٣. الحسني عرفات تقى، ١٩٩١، التمويل الدولى، دار مجذلاوي للنشر، عمان.
٤. النجار إبراهيم عبد العزيز، ٢٠٠٠، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٥. بطرس سليم، ٢٠٠٩، استراتيجية إدارة الأزمات، دار النهضة عمان.
٦. سليم محمد السيد، ١٩٩٨، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية.
٧. عبد العال طارق، ٢٠٠٥، حوكمة الشركات -المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٨. عبد العظيم احمد جمال، ٢٠٠٨ ، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا – دراسة حالة دولة ماليزيا، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية.
٩. عبود سالم محمد، ٢٠١١ ، الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، مركز دار الدكتور للطباعة والتنفيذ الإلكترونية، بغداد.
١٠. قنطوجي سامر مظہر، ٢٠٠٨ ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة، سوريا.

ثالثاً. موقع الانترنت العلمية:

١١. الشبوط، محمد غسان، ٢٠١٥ ، تركيا ما بين الماضي والحاضر، الاقتصاد التركي والاستثمارات الأجنبية-الدافع والمعوقات-المركز الديمقراطي العربي:

www.facebook.com/groups/democraticac

المصادر الأجنبية:

A. Official Publications:

1. World Development Indictors, (1960-2007), World Bank, New York.

B. Internet Wep:

2. Le groups Wikipedia, 2009, crise financiere (online) dans:the free encydopedia sur, www.wikipedia.org